Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٤

Impact of the political quotas on political Decision-Making mechanisms in Iraq. An analytical study of the development of decision-making mechanisms after the election 2021

[1] Ali Sufyan Abdullah
[1] Tikrit University College of Law

Abstract:

The current study sought to delve into the reality of deliberate political quotas in the administration of the Iraqi state and analyze the effects that resulted from it on the level of Iraqi political decision-making mechanisms, especially after the Iraqi parliamentary elections in 2021.

The study concluded that the mechanisms of making political decisions in Iraq were greatly influenced by the political and social situations that Iraq has experienced historically. However, in most episodes of Iraq's history, these mechanisms relied on the central method, as they were concentrated among people only for example, In the kingdom period, the king makes the decision or whoever appointed by him. And by the prime minister in the Republican era, and in both periods the decision-making mechanisms was effected by international interventions, By the British Mandate authorities, or by the transitional military Councils that Iraq witnessed as a result of the coups, while these mechanisms began to take on a participatory diplomatic framework after 2003. Despite this, it was greatly influenced by political quota system.

1: Email:
ali.s.a1983@tu.edu.iq
2: Email:

DOI
10.37651/aujlps.2024.148432.1222

Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024

Keywords:
Political quotas
Decision-making mechanisms
Political decision
Parliamentary elections 2021.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير المحاصصة السياسية على آليات اتخاذ القرار السياسي في العراق دراسة تحليلية لتطور آليات اتخاذ القرار بعد انتخابات ٢٠٢١

م. علي سفيان عبدالله [١]
[١] جامعة تكريت كلية القانون

الملخص:

سعت الدراسة الحالية الى الخوض في واقع المحاصصة السياسية المتعمدة في إدارة الدولة العراقية وتحليل التأثيرات التي نجمت عنها على صعيد آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي، وبصورة خاصة بعد الانتخابات البرلمانية العراقية في العام ٢٠٢١، وقد توصلت الدراسة الى أن آليات اتخاذ القرارات السياسية في العراق تأثرت بشكل كبير بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق تاريخياً، إلا أنها في معظم مراحل تاريخ العراق كانت هذه الآليات تعتمد الأسلوب المركزي، اذ تتركز بين أشخاص دون سواهم، فكانت بيد الملك أو من يكلفه في العهد الملكي، أو بيد رئيس الوزراء في العصر الجمهوري، وفي كلتا المرحلتين كانت آلية اتخاذ القرارات مرتبطة بالتدخلات والإملاءات الخارجية، سواء من سلطات الانتداب الإنجليزي، أو المجالس العسكرية الانتقالية التي شهدها العراق جراء الانقلابات، فيما بدأت هذه الآليات تأخذ الإطار الدبلوماسي التشاركي بعد ٢٠٠٣، وعلى الرغم من ذلك تأثرت بصورة كبيرة بما نتج عن نظام المحاصصة السياسية المعتمد.

الكلمات المفتاحية:

المحاصصة السياسية، آليات اتخاذ القرار، القرار السياسي، الانتخابات البرلمانية ٢٠٢١.

المقدمة

يمثل تحديد الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار السياسي عاملاً من عوامل الخصوصية السياسية لأي دولة كانت، الأمر الذي جعل العديد من المنظرين في مجالات العلوم السياسية يسعون لوضع نظريات تحدد ماهية اتخاذ القرار وأساليبه، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ وجود أكثر من نموذج لاتخاذ القرارات السياسية في دول العالم، حيث تناط هذه المسؤولية بالرئيس في الأنظمة الشمولية، وفي بعض الحالات بيد رئيس الوزراء، فيما تتعلق هذه المهمة بأشخاص دون سواهم في أنظمة أخرى، والمثال على ذلك هو اتخاذ القرار السياسي في تركيا، فعندما كان رجب طيب اوردغان رئيساً للوزراء كانت هذه المسؤولية حكراً عليه، وعند نهاية

فتراته الدستورية وانتخابه رئيساً لتركياً تحولت مسؤولية اتخاذ القرار لتصبح بيد الرئيس الجديد.

إن اتخاذ هذه القرارات في الأنظمة البرلمانية يكون نظرياً على عاتق البرلمان، الا أنه في العديد من الحالات يخول لجهات أخرى، ومثال ذلك الأنظمة البرلمانية العربية التي تقع مسؤولية اتخاذ قراراتها السياسية بيد الرئيس على اختلاف تسميته، وهو ما يعد حالة خاصة من الأنظمة الشمولية، فمن خلال السيطرة على البرلمان يتم تمرير القرارات السياسية مع إضفاء صفة الشرعية عليها من خلال تصويت البرلمانات عليها.

وتمثل الحالة السياسية العراقية حالة خاصة بين الأنظمة السياسية الإقليمية، وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على آليات اتخاذ القرار السياسي منذ الاستقلال إلى اليوم، وصولاً إلى الحالة الراهنة من خلال المحاصصة السياسية القائمة منذ العام ٢٠٠٣ والتي أتاحت للأحزاب والقوى السياسية والدينية العراقية اقتسام السلطات التشريعية والتنفيذية.

ومن هنا نسعى خلال الدراسة الحالية إلى تحليل التغيرات التي طرأت على آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي بعد الانتخابات النيابية للعام ٢٠٢١ وذلك عبر مقارنتها بالآليات المعتمدة قبل ذلك، وذلك بهدف استقراء تأثيرات نظام المحاصصة السياسية على تلكم الآليات.

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث مما يأتي:

١. أهمية التغيرات التي حصلت لنظام الحكم في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وظهور نظام المحاصصة السياسية والذي حل محل النظام الشمولي الذي كان قائماً قبل هذا التاريخ، مما انعكس على الأوضاع السياسية العراقية الداخلية والخارجية بصورة كبيرة.
٢. خطورة التفسير الخاطئ لنظام المحاصصة السياسية بحيث من الممكن ان يتحول لسبب أو لأخر إلى عامل تفرقة وتناحر قد يصل إلى الحرب الأهلية، كما حدث في لبنان التي تحول فيها نظام المحاصصة الطائفية المعتمدة لدافع أساسي للحرب الأهلية اللبنانية التي لاتزال تعاني منها إلى اليوم.

٣. إن التحليل الدقيق والمعمق لآليات اتخاذ القرار السياسي يعطي نظرة متكاملة حول ماهية الحياة السياسة في أي بلد، ويحدد الفواعل الأساسية التي تتحكم بهذا القرار.
٤. من الممكن ان تمثل الدراسة الحالية بحثاً يغني المكتبة العامة بحيث يمكن لطلبة العلم والدارسين الرجوع عليه كمرجع في حال القيام بأبحاث مماثلة.
٥. من الممكن ان يسهم تحليل آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي في الإضاءة على المشكلات والثغرات التي تواجهه، مما يساعد الجهات الحزبية والمجتمعية على إيجاد حلول ملائمة لها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. توضيح آليات اتخاذ القرار التي كانت معتمدة في العراق قبل العام ٢٠٠٣.
٢. توضيح الآليات المعتمدة في اتخاذ القرار العراقي بعد إقرار نظام المحاصصة السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣.
٣. تحديد التطورات التي طرأت على آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي بعد الانتخابات التشريعية ٢٠٢١.

ثالثاً: إشكالية البحث

تمثلك عملية اتخاذ القرار السياسي عملية متكاملة تتداخل فيها جميع الفواعل السياسية المؤثرة، كما ترتبط بالإرث السياسي والحضاري للدولة، وبشكل نظام الحكم المتبع فيها، الأمر الذي يتحول بمرور الزمن إلى سمة أساسية تطبع السياسة العامة للدولة بطابعها الخاص.

وقد أدى تحول العراق إلى نظام المحاصصة السياسية إلى إحداث تغيرات بنيوية على السياسة العراقية، سواء الداخلية منها او الخارجية، إلا أن حالة التنافس السياسي القائمة بين القوى والأحزاب العراقية التي ولدها هذا النظام انتقلت لتشمل جميع مفاصل الدولة العراقية، وكان المجال السياسي أكثرها تأثراً، وذلك من خلال سعي القوى السياسية لفرض نفوذها وتأثيرها على الأوضاع السياسية.

وتمثل السيطرة على آليات اتخاذ القرارات السياسية المدخل الرئيس للسيطرة على السياسة العراقية، ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

كيف أثر نظام المحاصصة السياسية على آليات اتخاذ القرار السياسي في العراق بعد انتخابات ٢٠٢١؟

ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

١. ما هي آليات اتخاذ القرار التي كانت معتمدة في العراق قبل العام ٢٠٠٣؟

٢. كيف تأثرت آليات اتخاذ القرار العراقي بعد إقرار نظام المحاصصة السياسية في العراق؟

٣. ما هي التطورات التي طرأت على آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي بعد الانتخابات التشريعية ٢٠٢١؟

رابعاً: فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من الفروض الآتية:

١. أدى غزو العراق ٢٠٠٣ إلى حدوث تغيرات بنيوية شملت جميع مناحي الحياة العامة العراقية الامر الذي انعكس على الأوضاع السياسية بشكل عام.
٢. تمثل حالة المحاصصة السياسية القائمة في العراق فاعلاً أساسياً في تحديد آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي.
٣. شهدت المرحلة بعد انتخابات ٢٠٢١ نضجاً سياسياً عاماً تمثل في السعي لإقامة دولة عراقية دستورية بعيداً عن المصالح الضيقة للقوى السياسية والحزبية.

خامساً: منهجية البحث

بهدف استكمال متطلبات البحث تم اعتماد اساليب البحث الآتية:

الاسلوب التاريخي: بهدف دراسة التطورات التاريخية التي لحقت آليات اتخاذ القرارات السياسية في العراق.

الاسلوب الوصفي التحليلي: بهدف وصف واقع آليات اتخاذ القرار السياسي في العراق في الفترة الراهنة وتحليل الفواعل الأساسية فيها للوصول إلى تحديد تأثير المحاصصة السياسية فيها.

الاسلوب المقارن: من خلال مقارنة آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي عبر المراحل الزمنية المحددة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول

آليات اتخاذ القرار السياسي في العراق قبل العام ٢٠٠٣.

يمثل العام ٢٠٠٣ نقطة تحول هامة في تاريخ العراق المعاصر، وذلك لكون رسم ملامح النظام السياسي والاجتماعي العراقي الراهنة، إلا ان العراق قبل هذا التاريخ مر بجملة من التحولات السياسية التي تركت تأثيراتها في الأوضاع السياسية، ونظراً لطول المدة الزمنية بين استقلال العراق والغزو الأمريكي ٢٠٠٣ سيتم تجزئة هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل أساسية:

أولاً: آليات اتخاذ القرار العراقي في العهد الملكي.

مثل العهد الملكي المرحلة الأولى للحكم العراقي الذاتي في العصر الحديث، حيث كان العراق قبلها جزءاً من الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي حينها بيد ممثلي الباب العالي، وبعد نجاح الثورة العربية الكبرى وتفكك الدولة العثمانية وبناء العراق الحديث، تحول القرار السياسي فيه ليد الملك بشكل نظري، إلا أن وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني حول القرار السياسي العراقي ليد المندوب السامي الإنجليزي[١].

مثل دستور ١٩٢٥ الإطار القانوني المعتمد في اتخاذ القرارات السياسية في العراق، وقد حصر هذا الدستور هذه المهمة بشخص الملك. اذ نصت المادة السادسة عشر من الباب الثاني فيه " الملك رأس الدولة الأعلى، وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها، ويراقب تنفيذها، وبأمره توضع الأنظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها" [٢]، وهو ما يشير إلى أن القرار السياسي العراقي منوط بالملك وحده، كما أعطت المادة ذاتها الملك صلاحية إبرام المعاهدات وعقد الاتفاقيات والتفاوض مع الدول الأخرى، كما أعطته الصلاحية لتعيين رئيس الوزراء وإقالته وتعيين مجلس الأعيان وإقالته، كما كان له الحق في تعيين الممثلين السياسيين وإقالتهم وتعيين الموظفين الحكوميين[٣].

(١) مأمون أمين زكي، *إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨*، (لندن: منشورات دار الحكمة، ٢٠٢٠)، ص٣٨.
(٢) القانون الأساسي العراقي للعام ١٩٢٥، المادة ١٦، الفقرة أولاً.
(٣) القانون الأساسي العراقي للعام ١٩٢٥، المادة ١٦ الفقرة ثانياً.

مما سبق يتبين أن آليات اتخاذ القرار السياسي في المرحلة الملكية كانت بيد الملك وتحت إشراف سلطة الانتداب، إلا أن بعض الشخصيات العراقية التي تقلدت رئاسة الوزراء في هذه المرحلة استطاعت ان تنتزع جزء من صلاحيات اتخاذ القرار السياسي، وذلك وفق طابع شخصي بحت، فتولي الصلاحيات في هذه الحقبة كان بناء على السمات الشخصية لرئيس الوزراء[١]. ويذكر في هذا الإطار عبد المحسن السعدون الذي تولى وزارة الخارجية العراقية ورئاسة الوزراء لأربع فترات بين العامين (١٩٢٢-١٩٢٩) والذي انتهت حياته بالانتحار نتيجة التدخل البريطاني في القرار السياسي العراقي، حيث كان السعدون من أنصار استقلال القرار السياسي العراقي عن إملاءات الانتداب البريطاني، الأمر الذي اوقعه بتصادم مباشر مع المندوب السامي، والذي عمد إلى تقريعه بكلمات لا تليق بممثل السلطة التنفيذية العراقية، مما دفعه إلى إنهاء حياته كاحتجاج منه على التدخلات السياسية القائمة[٢].

ولذلك فإن القرار السياسي العراقي خلال المرحلة الملكية كان مرتهناً للإرادة البريطانية من جهة، ومحكوماً بتقاليد النظام الملكي من جهة أخرى، وبذلك يمكن وصفه بالقرار المركزي[٣]. وبالرغم من أن مركزية القرار السياسي تصب في بعض الحالات في صالح الشعوب، ومثال ذلك الحالة السياسية الصينية التي تتسم بالمركزية السياسية الشديدة، والتي أدت في النهاية إلى نهضة صينية غير مسبوقة، إلا أنها في الحالة العراقية خلال العهد الملكي، وكنتيجة لتحكم السلطة المنتدبة به، كانت تعاكس السياق العام للمصالح العراقية، وذلك من خلال ربط العراق بالمحور البريطاني[٤].

وكتلخيص لآليات اتخاذ القرار السياسي في هذه المرحلة، يمكن القول أنها كانت عبارة عن قرارات بعيدة عن مصلحة الشعب العراقي وتتخذ بشكل منفرد من قبل الملك ضمن توجهات بريطانيا.

---

(١) سعاد رؤوف شير، *نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥*، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص١٦٤.

(٢) قحطان حميد كاظم، "تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨" ، جامعة ديالى، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، المحاضرة الثانية عشر، ديالى، العراق، ٢٠١٥،ص٤.

(٣) محمد حمدي الجعفري، *بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨*، (بغداد :دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠) ، ص٣٦.

(٤) قويسم سناء، وعلام حليمة ، "الثورة العربية الكبرى بين أمل الاستقلال وخيبة الاستعمار الجديد"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة سي الحواس، الجزائر، ٢٠٢١)، ص٢٢- ٢٣.

ثانياً: آليات اتخاذ القرار السياسي في العهد الجمهوري.

مثل انتقال العراق من الحكم الملكي إلى النظام الجمهوري نقلة سياسية هامة من حيث الشكل، إلا أنها من ناحية تحديد الجهات المخولة باتخاذ القرارات السياسية لم تأتي بجديد عن المرحلة الملكية، فالدستور المؤقت الذي أُقر في العام ١٩٥٨ لم ينص في أي مواده حول هذه الآليات، وقد نصت المادة (٢٨)" كل ما قررته التشريعات النافذة قبل ١٩٥٨/٧/١٤ تبقى سارية المفعول ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت"[١].

ومن خلال تحليل نص المادة الدستورية السابقة نلاحظ أن الدستور المؤقت وضع آليات اتخاذ القرارات السياسية في العراق بيد أعضاء (مجلس السيادة)* ورئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة آنذاك، وذلك توائماً مع الفقرات (٣-٤-٥) في القانون الأساسي العراقي للعام ١٩٢٥ الذي ذكرناه سابقاً.

إن انتقال العراق إلى النظام الجمهوري لم يؤدي إلى حدوث استقرار سياسي في العراق، فالبلد شهد بعد انتهاء الحكم الملكي العديد من الانقلابات والحركات الانقلابية، وقد نجح بعضها في تحقيق غايته، فيما تم إسقاط عدد منها، الأمر الذي جعل الجمهورية في حالة اضطراب سياسي مستمرة، وهو ما انعكس على آليات اتخاذ القرارات السياسية فيها[٢].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العراق وعلى الرغم من كونه أول دولة عربية تنال استقلالها عن سلطة الانتداب البريطاني، وأول الدول في المنطقة التي تحظى بعضويتها في عصبة الأمم، إلا أنها بالوقت ذاته، أول دولة عربية تشهد انقلاباً عسكرياً وهو انقلاب ١٩٣٦ الذي قام به الفريق

---

(١) مجموعة من الباحثين، *الثبات والتغيير في سياسة العلاقات الخارجية العراقية ١٩٢٠-٢٠٢٠* ، (بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٠)، ص٧. ينظر ايضاً الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨، المادة ٢٨ منه.

* وقد تألف بعد نهاية العهد الملكي مباشرتاً وضمن كل من نجيب الربيعي و محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي ويمثلون المكونات الثلاث الرئيسية للمجتمع العراقي، ليتولى هذا المجلس مهام رئيس الجمهورية. صحيفة الشرق الأوسط، رؤساء العراق في العهد الجمهوري، تأريخ الدخول : ٢٠٢٤/٣/١٠، عبر الرابط: https://2u.pw/qzxw5Uir

(٢) دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق ،" السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات"، *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد*، العدد٥١ (٢٠١٥): ص١٢٦.

بكر صدقي[١]، وبالرغم من كون تاريخ هذا الانقلاب سابق على تأسيس الجمهورية العراقية، إلا أننا نتعرض له في هذا الموضع كونه من المظاهر التي أسست لثقافة الانقلابات العسكرية في العراق في الفترات اللاحقة.

وقد مثلت حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها الجمهورية العراقية عامل ضغط على آليات اتخاذ القرار السياسي، فمن المعروف انه في حالة الانقلاب يتم تعطيل المؤسسات الدستورية والوطنية، ولو لفترة انتقالية، وهو ما كان يتم في العراق تحت مسميات المجالس العسكرية الانتقالية، والتي تتكون من أعداد من كبار الضباط الذين شاركوا في التخطيط لهذه الانقلابات، بحيث يتولون مسؤولية إدارة البلاد للمراحل انتقالية ليتم خلالها ترسيخ توجهات وسياسات الجهة الحاكمة الجديدة[٢].

وبذلك يمكن القول، أن آليات اتخاذ القرارات السياسية في العهد الجمهوري لم تختلف كثيراً عما كان معتمداً في المرحلة الملكية، وذلك من حيث تركز مسؤولية القرار بيد القيادة التي تحكم البلاد، وتفويض بعض صلاحيات اتخاذ مثل هذه القرارات لأشخاص مقربين من دائرة الحكم الموجودة.

وفي هذا الصدد لا بد من الإضاءة على فترة حكم العارفين (عبد السلام وعبد الرحمن) والتي شهدت نمواً سياسياً عراقياً، حيث تم خلال هذه المرحلة بناء سياسة خارجية عراقية تقوم على دعم الحركات التحررية في الوطن العربي وتعزيز التعاون العربي- العربي بمختلف المجالات[٣].

ثالثاً: آليات اتخاذ القرار السياسي في ظل حكم البعث

تبدأ هذه المرحلة التاريخية منذ قيام حركة ٨ شباط العام ١٩٦٣ والتي أنهت حكم عبد الكريم قاسم للعراق، وما اعقبها خلال ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ والتي أدت إلى وصول حزب البعث إلى سدة الحكم في العراق، وانتهت بوصول صدام حسين إلى رئاسة العراق عام ١٩٧٩، وقد تميزت

(١) زينب عبد الحسين الزهيري، *عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق*، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص١٥٧.

(٢) فتحي جاسم العكيدي،" ثورة ١٤ تموز في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية"، *مجلة مركز الدراسات الإقليمية، بغداد*، العدد ٤ (٢٠٠٧): ص ٨.

(٣) هاني إلياس الحديثي، "العراق ومحيطه العربي- دور العراق كموازن إقليمي "، *مجلة دراسات استراتيجية، بغداد*، العدد ٦ (١٩٩٩): ص١٦٤.

هذه المرحلة بالانتقال إلى المركزية الشديدة من خلال تجميع كل السلطات والصلاحيات بيد قلة من المقربين لنظام الحكم آنذاك[١].

وعلى الرغم من كون هذه المرحلة شهدت إقرار دستور العام ١٩٧٠، إلا أن الالتزام بمواد الدستور كان أمراً مغيباً، كما أن اختزال الوظائف القيادية ضمن النخبة المقربة من صدام حسين أدى إلى حصر القرارات السياسية بيد هؤلاء، حيث تولى صدام حسين شخصياً مسؤولية رئاسة الوزراء بالإضافة إلى الصلاحيات التي منحها لنفسه كرئيس للجمهورية، وبذلك كان هو الشخص الوحيد المسؤول عن اتخاذ القرارات السياسية في العراق[٢].

ولم يقتصر الأمر على هذا النحو، بل كان هنالك تغييب للقرار السياسي الداخلي والخارجي. فوزير الخارجية ليس مخولاً بإصدار أي قرار يتعلق بوزارته دون أوامر مباشرة من الرئيس، والأمر ينسحب على عمل بقية الوزارات والمؤسسات العراقية [٣].

II. المطلب الثاني

آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي في ظل نظام المحاصصة السياسية.

أولاً: مفهوم المحاصصة السياسية.

المحاصصة بالتعريف هي نظام الكوتا أو الحصص، وهي حالة سياسية مطبقة في عدد من دول العالم، وموجهة نحو الأقليات الدينية والعرقية واللغوية، وتأخذ نوعان أساسيان هما، الحصص القانونية التي يقرها الدستور أو القوانين الشرعية في البلاد، والحصص الاختيارية التي تفرضها الأحزاب على الدولة بشكل اختياري[٤].

(١) عضيد داويشة، *العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، العراق*، ترجمة: سامر طالب، (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر،٢٠١٩)، ص١٣.

(٢) مشعل عواد الساري، *هل انتهت حرب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١*، (عمان: دار الفكر العربي، ١٩٩٨)، ص٨٣.

(٣) سيف الدين الدوري، *انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨-٢٠٠٣ : البداية المريبة والنهاية المأساة*، (بغداد: دار الحكمة،٢٠٠٢)، ص٣٩٨.

(٤) الاقريد محبوبة، وبإسماعيل عبد الكريم "تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي –حالة العراق، ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر*، العدد١ (٢٠٢١): ص٢٠٦.

وقد تعني المحاصصة توفير فرصة للفئات الأقل حظاً في المجتمع، مثل الأقليات او النساء في مناطق جغرافية معينة او الفلاحين او العمال وغيرهم، وأصبح موضوعة المحاصصة على الساحة السياسية الأوربية ثقافة جماهيرية تشكل أحد اركان القيم الخلقية للمواطن باعتبارها أنجع أسلوب وأفضل علاقة تجمع بين الأحزاب الوطنية المتآلفة والمتنافسة في نفس الوقت ضمن موسوعة جدلية تكاملية وبقاسم مشترك محوره المصلحة العليا للوطن والشعب(١).

فالمحاصصة هي عملية توزيع المناصب بمختلف مستوياتها، من المنصب الأعلى الى المناصب التنفيذية البسيطة بين الكتل السياسية سواء شاركت بالانتخابات ام لم تشارك بها وإنما تمتلك ثقلاً على الساحة السياسية نتيجةً لظروف اجتماعية أو سياسية او دينية او خارجية(٢).

ثانياً: المحاصصة السياسية في العراق.

يرتبط مفهوم المحاصصة السياسية في العراق بالتحول الذي شهده البلد بعد العام ٢٠٠٣، وكانت الجذور الأولى له مع تشكيل (مجلس الحكم الانتقالي)* تحت إشراف الحاكم المدني للعراق آنذاك (بول بريمر)**، حيث تم خلاله تكوين ائتلاف حاكم يمثل قسماً كبيراً من المكونات السياسية والعرقية والدينية العراقية(٣).

وقد تحول هذا المفهوم عبر الزمن إلى نوع من العرف السياسي في العراق، حيث أصبح المكلفون بتشكيل الحكومات العراقية يخوضون

(١) سمير بارة، " التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر*، العدد١٣ (٢٠١٥): ص٢٢٥.

(٢) مارينا سوبر نوفا ، *التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق*، ترجمة: فالح الحمراني، (بغداد: مكتبة عدنان،٢٠١٢)، ص٧٣.

* تأسس يوم ١٣ يوليو/ تموز ٢٠٠٣ بقرار صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بقيادة الولايات المتحدة ممثلة في الحاكم الأميركي بول بريمر. وقضى القرار بتعيين ٢٥ عضوا في هذا المجلس مثلوا معظم الطوائف والاتجاهات السياسية والدينية والعرقية الموجودة في العراق. الجزيرة نت، مجلس الحكم العراقي يبدأ اعماله رسمياً، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٣، عبر الرابط: https://2u.pw/lLXiByfO

** مواليد ٣٠ أيلول ١٩٤١، دبلوماسي امريكي وحاكم اداري للعراق باعتباره رئيس سلطة التحالف (CPA)للفترة من منتصف شهر أيار ٢٠٠٣ وحتى حزيران ٢٠٠٤ بعد غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق، واصدر خلال هذه الفترة جملة قرارات وقوانين مثيرة للجدل أدت الى سلسلة تحولات مصيرية تركت أثارها على العراق ومستقبله. الجزيرة نت، بول بريمر... امريكي حكم العراق تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٢/٢ ، عبر الرابط: https://2u.pw/htdiVQ6P

(٣)) الاقريد محبوبة، وبإسماعيل عبدالكريم، مصدر سبق ذكرة، ص ٢٠٨.

مفاوضات شاقة وطويلة بهدف تشكيل حكومة عراقية جامعة لكافة أطياف المجتمع العراقي، وقد انسحب ذلك على بقية ادارات الدولة العراقية، فالمحاصصة أصبحت الإطار الذي يتم من خلاله إسناد الوظائف والتعيينات والتكليف بالمهام والمسؤوليات.

وبذلك يمكن القول ان الفهم المغلوط لمفهوم المحاصصة السياسية في الممارسة العراقية أدى إلى تحولها لنظام بيروقراطي يعتمد اساساً على اقتسام البلاد بدلاً من إدارتها بالصورة الصحيحة التي تراعي المصالح الوطنية العليا، حيث يعمد كل حزب أو تيار عراقي على استغلال ما توصل له من حصص في نسيج الدولة لتنفيذ سياساته الحزبية على حساب المصلحة العامة.

ثالثاً: اتخاذ القرار السياسي في إطار المحاصصة السياسية

لعل التأثير الأخطر للمحاصصة السياسية المعتمدة في العراق هي تشتت القرارات بصورة عامة، فالاقتسام الافقي للسلطات والصلاحيات أدى إلى العديد من التداخلات الدستورية والتي انعكست على آليات اتخاذ القرارات، كون الفصل بين صلاحيات الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزراء وغيرها من المناصب في الإدارة العليا للبلاد لا يتم بالشكل الصحيح. فنجد على صعيد اتخاذ قرار التمثيل الدبلوماسي مثلاً عدم توضح في التخصصات في ظل النظام الفيدرالي الذي أقر في دستور ٢٠٠٥، حيث خولت المادة (١٢١)منه[١] سلطات الأقاليم صلاحيات افتتاح ممثليات دبلوماسية لها في الخارج دون الرجوع إلى الحكومة المركزية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فتح المكاتب والبعثات الدبلوماسية لمتابعة شؤونها الثقافية والاجتماعية، وغيرها من الأنشطة التي تقع ضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية، وفي بعض الأحيان تجاوز إقليم كوردستان العراق ذلك لتشمل الزيارات الخارجية وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وهو ما أضعف قدرات الحكومة المركزية الدبلوماسية مقابل تزايد سلطات وصلاحيات الاقليم، حيث أنه في بعض الأحيان أصبح للإقليم تمثيليات دبلوماسية في بعض الدول التي لا توجد فيها ممثليات للحكومة الاتحادية[٢].

(١)) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ١٢١.

(٢) عبد الأمير محسن جبار الاسدي، "نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣"، *مجلة السياسية الدولية، بغداد*،العدد٢٦-٢٧ (٢٠١٥): ص٥ .

III. المطلب الثالث

تطور آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي بعد العام ٢٠٢١.

مثلت الانتخابات النيابية العام ٢٠٢١ التي أجريت في العراق مفصلاً هاماً في الحياة السياسية العراقية، وذلك كونها أول انتخابات تشريعية يجري تنظيمها بعد أحداث تشرين ٢٠١٩، واستكمال الانسحاب الأمريكي من العراق بشكل كامل الا من بعض المستشارين المتواجدين في بعض القواعد العسكرية المشتركة، وهو ما سحب ذريعة التدخل الأمريكي في نتائج الانتخابات العراقية والتي كانت بعض الأحزاب السياسية تستخدمها لتغطية إخفاقها في تحصيل مقاعد نيابية(١).

كما ان هذا الانسحاب أعاد القرار السياسي العراقي بصورة كاملة ليصبح ضمن الدوائر الوطنية العراقية، وهو ما يمثل مكتسباً عراقياً وطنياً هاماً، فالأول مرة منذ استقلال العراق يكون الشعب العراقي عبر ممثليه المنتخبين دستورياً هو مصدر التشريعات والقوانين والأنظمة والسياسات، دون إملاءات من الجهات الخارجية مع مراعاة متخذ القرار السياسي العراقي الأوضاع الإقليمية في المنطقة ومحاولة تحييد العراق عن أي صراع إقليمي او عالمي، ودون استئثار أنظمة الحكم الشمولية الاستبدادية بهذا القرار، وهو ما يعتبر فرصة تاريخية لبناء الدولة العراقية بالصيغة التي تضمن المصالح الوطنية الأساسية وتحافظ على السيادة الوطنية(٢).

وبالنظر إلى المتغيرات التي لحقت بالأوضاع السياسية العراقية بعد ٢٠٢١ نلاحظ وجود رغبة كبيرة لدى الأطراف العراقية لتأطير المحاصصة السياسية ضمن المصلحة الوطنية العراقية، وذلك عبر الدعوات المتكررة التي تصدر عن الأحزاب والشخصيات العراقية لتعديل الدستور العراقي، وذلك من ناحية إزالة التباين القائم بين الصلاحيات الدستورية(٣).

---

(١) فرزدق علي التميمي، "*التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد العام ٢٠٠٣*" ، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١)، ص٢١.

(٢) سجى عادل ابراهيم ، "معوقات النظام البرلماني في العراق بعد العام ٢٠٠٣"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، تكريت*، العدد ٣٠ (٢٠٢٢): ص٣٧٧.

(٣) المجلس الاطلسي، *العراق خارطة طريق للتعافي*،(الولايات المتحدة الامريكية: ٢٠٢١)، ص٣-٤.

ويمثل تعديل القوانين والتشريعات المتداخلة في الدستور العراقي مدخلاً هاماً لتحسين آليات اتخاذ القرارات السياسية العراقية. فالمشكلة الأكبر التي طفت على السطح خلال الممارسة السياسية الفعلية بعد العام ٢٠٠٣ تمثلت بضياع القرارات السياسية العراقية نتيجة التجاذبات الطائفية والقومية والحزبية[١]. وبالرجوع لأسباب هذا التداخل. نلاحظ ان المحاصصة السياسية ولدت دستوراً عراقياً يتيح للأحزاب العراقية تعطيل القرارات السياسية المتخذة عبر ممثليها في المؤسسات العراقية التنفيذية من خلال التضارب في الصلاحيات. لذلك إن الإصلاح الدستور المبني على التحديد الدقيق لصلاحيات الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم من جهة، وصلاحيات السلطات والرئاسات العراقية من جهة أخرى، يعد مدخلاً هاماً لتنظيم آليات اتخاذ القرارات السياسية العراقية [٢].

كما أن الجهود الوطنية العراقية التي تم اتخاذها خلال مواجهة تنامي الخطر الإرهابي الناجم عن توسع تنظيم داعش الارهابي في العراق، والتي كان مقومها الأساسي ضمان التفاف شعبي وجماهيري حول القوات الأمنية العراقية خلال عملياتها لتحرير العراق، أدت إلى تبلور مفهوم الهوية الوطنية العراقية، مما انعكس إيجاباً على الدعوات العراقية الصادرة عن الجهات الوطنية العراقية نحو تعديل ما يلزم من تشريعات لضمان تأطير آليات اتخاذ القرارات السياسية العراقية [٣].

وبذلك يمكننا القول أن آليات اتخاذ القرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٢١ لم تشهد تطوراً ملموساً على صعيد التشريع والتنفيذ، إنما تمثل حالة الحراك الإيجابي التي تستهدف تعديل التشريعات المنظمة لهذه الآليات بارقة إيجابية نحو تحسن هذه الآليات في المدى القريب.

---

(١) ختام حمادي محمود ، "الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية* ، *الانبار* ، العدد ١٦ (٢٠١٩): ص٤٤٩ للمزيد الاطلاع على: احمد إبراهيم علي ، *النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق :دراسة مقارنة*، (أربيل : دار التفسير للنشر والاعلان ،٢٠١٣) ، ص٢٠٢.

(١) عبد الحميد العاني، "دراسة في الفدرالية (صلاحيات المركز وصلاحيات الإقليم بحسب الدستور الحالي)" ، مركز الامة للدراسات والتطوير تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/١٥ ، عبر الرابط : https://alummacenter.com/?p=2973

(٣)) محمد كريم جبار، "قوات الحشد الشعبي في العراق : انموذج للوحدة الوطنية "، مركز سيتا ، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/١٧ ، عبر الرابط : https://sitainstitute.com/?p=2586

الخاتمة

نتائج البحث.

توصلنا خلال الدراسة الحالية إلى النتائج الآتية:

- يعد القرار السياسي من اهم السمات التي تميز السياسة العامة للدولة، كونه يعبر عن مدركات وقيم صانع القرار ومن خلاله يمكن فهم التوجه العام للدولة وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.
- يظهر تتبع التطور التاريخي لآليات اتخاذ القرارات السياسية في العراق تطوراً ارتبط بتغيرات شكل انظمة الحكم التي مرت على العراق.
- عانى العراق منذ تأسيس الدولة العراقية من إشكاليات فعلية على صعيد ضبط آليات اتخاذ القرارات السياسية، اذ انحصر هذا القرار لفترات طويلة من الزمن بيد القائمين على الحكم، كما تأثر خلال مراحل معينة بالإملاءات الخارجية سواء من سلطة الانتداب البريطاني او الحاكم المدني الأمريكي.
- إن ظهور نظام المحاصصة السياسية ولد العديد من الإشكاليات من ناحية ضبط آليات اتخاذ القرارات السياسية في العراق، اذ تحولت صلاحيات إصدار هذه القرارات لملف من ملفات التجاذب السياسي القائم بين المقومات الحزبية والدينية الداخلة ضمن نظام المحاصصة السياسية.
- أضاءت احتجاجات تشرين العام ٢٠١٩ أن تأثير المحاصصة السياسية على اليات اتخاذ القرار أصبحت سبباً في اضعاف منظومة الحكم في العراق وتسببت بخلق أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية اثرت سلباً على حياة المواطن العراقي وتطلعاته.
- أحدثت الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام ٢٠٢١ تغييراً في الخارطة التقليدية للتحالفات السياسية المتعارف عليها منذ العام ٢٠٠٥ وهذا يمثل وعياً سياسياً وديمقراطياً انتشر بين العراقيين حكاماً ومحكومين القى بضلاله على اليات اتخاذ القرار السياسي في العراق.
- تميزت انتخابات العام ٢٠٢١ بأنها أول انتخابات تجري وفق نظام انتخابي مثل نقلة نوعية في التعبير الحقيقي عن رغبة الناخب العراقي، الأمر الذي أفرز رغبة لدى العديد من الأطراف العراقية المنتخبة للسعي لتطوير آليات اتخاذ القرار السياسي العراقي عبر تعديل التشريعات المعمول بها والتي تفرض نوعاً من التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المعنية باتخاذ هذه القرارات.

التوصيات:

- الإسراع في إقرار مشروعات القوانين التي من شأنها تعزيز استقلالية آلية اتخاذ القرار بعيداً عن التجاذبات السياسية والتدخلات الخارجية، وخاصة تلك التشريعات التي تعزز دور مجلس الوزراء العراقي واستقلالية قراراته.
- تعزيز مبدأ الفصل المرن بين السلطات القائم على اساس التعاون والتوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) من خلال وضع قيود ومحددات تهدف لعدم حصول تداخل في عمل السلطات الثلاث.
- الاستفادة من التجارب السابقة بما يعزز الجانب الفكري والنفسي لصانع القرار السياسي العراقي وكل القيادات السياسية التي تولت حكم العراق منذ العام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا، وان يتم مراجعة الأخطاء التي ولدتها القرارات السياسة الخاطئة للحكومات السابقة ومجلس النواب العراقي واهمها مراجعة بعض بنود الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، وبعض قوانين العدالة الانتقالية.
- السعي لإكمال انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق وبشكل كامل واغلاق كافة قواعده الامر الذي من شأنه ان يعزز استقلالية اتخاذ القرار السياسي العراقي.
- العمل على تفعيل دور الفواعل غير الرسمية العراقية وان يكون لها دور فاعل في تقويم عملية صنع القرار العراقي وعلى مختلف الأصعدة.
- اجراء عملية مصالحة وطنية حقيقية وشاملة بين مختلف الأطراف العراقية التي ساهمت في بناء العملية السياسية منذ العام ٢٠٠٣، بعيداً عن المحاصصة والتدخلات الإقليمية والدولية بما يخدم ويعزز استقلالية القرار السياسي العراقي.

المراجع:

أولاً: الكتب

١. التميمي، فرزدق علي، *التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد العام ٢٠٠٣* ، بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١.

٢. الزهيري، زينب عبد الحسين ، *عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق*، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،٢٠١٢.

٣. الجعفري، محمد حمدي ، *بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨*، بغداد :دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠.

٤. الدوري، سيف الدين ، *انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨-٢٠٠٣ : البداية المريبة والنهاية المأساة*، بغداد: دار الحكمة،٢٠٠٢.

٥. الساري، مشعل عواد، *هل انتهت حرب الكويت ١٩٩٠-١٩٩١*، عمان: دار الفكر العربي،١٩٩٨.

٦. داويشة، عضيد، *العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال*، ترجمة: سامر طالب، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر،٢٠١٩.

٧. زكي، مأمون أمين، *إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨*، لندن: منشورات دار الحكمة، ٢٠٢٠.

٨. سوبر نوفا، مارينا، *التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق*، ترجمة: فالح الحمراني، بغداد: مكتبة عدنان، ٢٠١٢.

٩. شير، سعاد رؤوف ، *نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥*، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.

١٠. علي، احمد إبراهيم ، *النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق :دراسة مقارنة*، أربيل : دار التفسير للنشر والاعلان ،٢٠١٣.

١١. مجموعة من الباحثين، *الثبات والتغيير في سياسة العلاقات الخارجية العراقية ١٩٢٠-٢٠٢٠*، بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٠.

ثانياً: الدوريات العلمية

١. إبراهيم، سجى عادل، "معوقات النظام البرلماني في العراق بعد العام ٢٠٠٣ "، *مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية*، تكريت، العدد ٣٠، (٢٠٢٢).

٢. الحديثي، هاني الياس ، "العراق ومحيطه العربي- دور العراق كموازن إقليمي"، *مجلة دراسات استراتيجية، بغداد*، العدد٦ ، (١٩٩٩).

٣. العكيدي، فتحي جاسم ، " ثورة ١٤ تموز في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية"، *مجلة مركز الدراسات الإقليمية*، بغداد، العدد ٨ ، (٢٠٠٧).

٤. الأسدي، عبد الأمير محسن جبار، "نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ "، *المجلة السياسية الدولية، بغداد*، العدد٢٦-٢٧، (٢٠١٥).

٥. ألأقريد محبوبة، وبإسماعيل، عبد الكريم، "تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي –حالة العراق، ٢٠٠٣ "، *مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر*، العدد١، (٢٠٢١).
٦. دورين، بنيامين هرمز، وصادق، حيدر فوزي، "السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات"، *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد*، العدد٥١، (٢٠١٥).
٧. محمود، ختام حمادي ، "الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية* ، العدد ١٦ ، (٢٠١٩).
٨. بارة، سمير، "التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر*، العدد١٣، (٢٠١٥).

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. سناء، قويسم، وحليمة علام ، "الثورة العربية الكبرى بين أمل الاستقلال وخيبة الاستعمار الجديد" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سي الحواس، الجزائر، ٢٠٢١.

رابعاً: الدساتير والقوانين والوثائق

١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
٢. الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨.
٣. القانون الأساسي لعام ١٩٢٥.

خامساً: أوراق العمل المقدمة في الندوات والمؤتمرات

١. كاظم، قحطان حميد، "تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨"، جامعة ديالى، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، المحاضرة الثانية عشر، ديالى، العراق، ٢٠١٥.

سادساً: التقارير الرسمية

١. المجلس الأطلسي، **العراق خارطة طريق للتعافي** (الولايات المتحدة الامريكية:٢٠٢١).

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. الجزيرة نت، بول بريمر... امريكي حكم العراق عبر الرابط: تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٢/٢ ، عبر الرابط: https://2u.pw/htdiVQ6P
٢. الجزيرة نت، مجلس الحكم العراقي يبدأ اعماله رسمياً، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٣، عبر الرابط: https://2u.pw/lLXiByfO
٣. صحيفة الشرق الأوسط، رؤساء العراق في العهد الجمهوري، تأريخ الدخول : ٢٠٢٤/٣/١٠، عبر الرابط: https://2u.pw/qzxw5Uir
٤. عبد الحميد العاني، دراسة في الفدرالية (صلاحيات المركز وصلاحيات الإقليم بحسب الدستور الحالي)، مركز الامة للدراسات والتطوير تاريخ

الـــــــــــــدخول ٢٠٢٤/٢/١٥ ، عبـــــــــــــر الـــــــــــــرابط:
https://alummacenter.com/?p=2973

٥. محمد كـريم جبـار، قـوات الحشـد الشـعبي فـي العـراق : انمـوذج للوحـدة الوطنيـة ، مركـــــز ســـــيتا ، تـــــاريخ الـــــدخول ٢٠٢٤/٢/١٧ ، عبـــــر الـــــرابط : https://sitainstitute.com/?p=2586